٢

النظم الإنتخابية

٢

النظم الإنتخابية

إعداد: سعادة الأستاذ جميل النمري

مقدمة: ٦

النظم الانتخابية ٨

تصنيف النظم الانتخابية ١٠
أنواع القوائم ١٨
حساب الكسور ٢١
النظم المختلطة ٢٦
ميزات وعيوب الأنظمة الانتخابية ٢٨

تجربة الانظمة الانتخابية في الاردن ٣٢

تمارين وأسئلة ٤٠
المراجع ٤٤

مقدمة:

باتت كل مستويات السلطة المحلية والمركزية في الدول الديمقراطية المعاصرة تقوم على مبدأ الانتخاب المباشر، يُنتخب المسؤولون التنفيذيون في المجالس التمثيلية ليقوموا بدورهم في تمثيل مجتمعهم. . وكما أصبحت النظم السياسية المعاصرة أيضاً تقوم على مبدأ فصل السلطات الثلاث السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. ينتخب الشعب السلطة التشريعية أو البرلمان الوطني، وتنظم هذه الانتخابات بموجب قانون يحكم تنفيذ العملية الانتخابية، بما يشمل الإدارة الانتخابية والنظام الانتخابي.

ا- إدارة الانتخابات:

تُعنى هذه الجهة بالجوانب الإجرائية بما في ذلك: الإشراف على الانتخابات، إعداد جدول الأعمال، إعداد جداول الناخبين، تحديد آلية تسجيل المرشحين واعتمادهم، رسم آلية الاعتراض والطعن بجداول الناخبين، تحديد موعد الترشيحات و موعد بدء الحملات الانتخابية وقوانينها و موعد الاقتراع والاشراف عليه، تجهيز نماذج أوراق الاقتراع، تحديد طريقة فرز الأصوات والإشراف عليها، فرز النتائج وإعلانها، وتحديد طريقة الطعن بالنتائج والجهة التي يتم الطعن لديها. يشمل قانون الانتخابات كل هذه التفاصيل، قد تختلف من بلد إلى آخر أو قد تتغير أو تتطور داخل كل بلد، ولكن يمكن القول أنه أصبح هناك معايير عامة واضحة معتمدة دولياً كمرجعية: لضمان سلامة ونزاهة وشفافية العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها.

٢- النظام الانتخابي:

يوضح هذا النظام آلية العملية الانتخابية: أي يوضح عملية الاقتراع والتنافس بين المرشحين وعملية الفرز. وهناك عشرات "النظم" الانتخابية التي قد تختلف عن بعضها اختلافاً كبيراً أو صغيراً، حتى أنه من النادر أن يتطابق نظامان في بلدين مختلفين تطابقاً تاماً أو كاملاً.

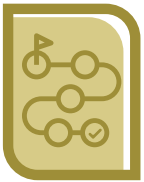

النظم الانتخابية

لماذا يوجد نظم انتخابية مختلفة؟

سنوضح ذلك من خلال مثال صغير. لو افترضنا أنّ هناك مجموعة من عشرة أشخاص تريد التصويت على مقترحات مختلفة لاعتماد أحدها، فكيف سيتم التصويت على ذلك؟ الطريقة الأبسط هي أن يصوت كل فرد من الحضور لصالح مقترح واحد، والمقترح الأعلى أصواتاً يفوز. ولنفرض أنّ عدد الاقتراحات كان خمسة وحاز المقترح الأول على ٣ أصوات، والمقترحات الثلاثة الأخرى حصلت على صوتين، والمقترح الأخير حصل على صوت واحد، في هذه الحالة يعتبر الاقتراح الأول هو الفائز. ولكن قد يعترض البعض على أن ثلاثة من عشرة تعتبر أقلية ولا تعكس رغبة الأغلبية، ولحل المشكلة يمكن تبني أشكال أخرى للتصويت: كاستبعاد المقترح الذي حصل على أقل الأصوات وإعادة التصويت على البقية وهكذا إلى أن يحصل أحد المقترحات على ما يزيد عن نصف الأصوات حتى يمثل إرادة الأغلبية المطلقة (النصف + واحد)، أو كدمج المقترحات التي تحمل أصواتاً متقاربة في رزم واحدة؛ للتصويت عليها وبيان الميول العام للأغلبية، أو كطلب ترتيب الاقتراحات بالتسلسل حسب الأفضلية بالنسبة لكل فرد، ولكن تحتاج هذه الطريقة إلى عملية فرز معقدة لإيجاد المقترح الأكثر أفضلية بين الأفراد جميعهم.

إذاً هناك عدة أشكال للتصويت، يمكن تصميمها بطرق مختلفة حسب الحاجة، الشيء نفسه ينطبق على الانتخابات إذ يتم اعتماد أنظمة وقوانين تكون بمثابة عَقد بين جميع الناخبين والمرشحين. ومع تطور الديمقراطية تطورت الأنظمة الانتخابية على أيدي النُّخب والقيادات السياسية والاجتماعية التي

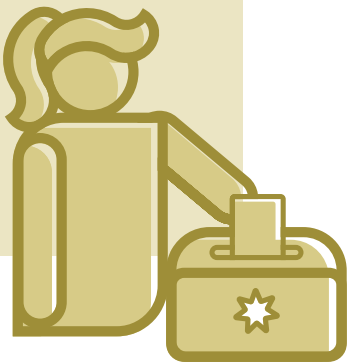

سعت إلى تطوير وتعديل النظام الانتخابي حسب الحاجة. ومن أقدم وأبسط النظم الانتخابية المستمرة حتى الآن هو النظام البريطاني الذي يقوم على مبدأ تقسيم البلاد إلى دوائر كل دائرة لها مقعد واحد، يختار الناخب مرشحه المفضل بين المرشحين المتنافسين، ويفوز من يحصل على أعلى الأصوات مهما بلغت. بالمقابل طوّر الفرنسيون هذا النظام، إذا لم يحصل أي مرشح على أكثر من نصف أصوات الناخبين يخضع أعلى اثنين من المرشحين إلى جولة ثانية ليتنافسا في الحصول على شرعية أقوى بالأغلبية المطلقة من الأصوات. ولكن فضّلت بعض الدول الأوروبية الأخرى نظاماً مختلفاً عن الانتخاب والترشيح الفردي، لجأت إلى نظام المنافسة غير الفردية ألا وهي المنافسة بين قوائم تقدمها الأحزاب بالعادة، وكل قائمة تفوز بمقعد من مقاعد البرلمان بناءً على نسبة أصواتها (كانت بلجيكا أول من تبنّى هذا النظام). ثم أخذ البعض بنظام يجمع بين النظامين بطرق مختلفة.

تصنيف النظم الانتخابية

لم تُبتكر جميع الأنظمة الانتخابية مرة واحدة بنفس الوقت، بل كانت تُبتكر أولاً بأول ومن دولة إلى أخرى، وفي النهاية حصدت الدول مجموعة تجارب كثيرة متنوعة، قد تظهر الأنظمة الآن مختلفة عن بعضها بشكل كبير أو صغير ولكن في نهاية المطاف تقوم هذه الأنظمة على أساس واحد مشترك. فبحكم العادة يتم تقسيم البلاد إلى " دوائر انتخابية " تتبع التقسيمات الإدارية، قد وتكون على مستوى واسع يشمل مستوى الاقليم أو المقاطعة أو المحافظة، أو على مستوى ضيّق فيكون لكل دائرة مقعد، أو يمكن جعل البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة. يرتبط تقسيم الدوائر بالنظام الانتخابي.

يمكن تقسيم الأنظمة الانتخابية إلى نوعين رئيسين هما:

١. **نظام الأغلبية:** ويعني أن الفوز يكون من نصيب من يحصل على أعلى الأصوات.

٢. **نظام التمثيل النسبي:** ويعني أن تُوزّع المقاعد بالتناسب مع نسبة الأصوات.

وقد ظهرت أنظمة تجمع بصورة معينة بين النظامين السابقين.

نظام الأغلبي:

مما يعني أن من يحصل (أو يحصلوا) على أصوات أعلى يفوز (أو يفوزون) بالمقعد أو المقاعد المتوفرة.

١. نظام الفائز الأول:

أو الصوت الواحد في دائرة فردية - في هذا النظام ينزل المرشحون بشكل فردي في دائرة لها مقعد واحد، وللناخب صوت واحد. يفوز صاحب أعلى الأصوات، تُعَدّ بريطانيا مثالاً تقليدياً على هذا النظام. حقق هذا النظام القديم في حينه إصلاحاً ثورياً لمفهوم المواطنة والحقوق. كان النظام قبل ذلك يميز بعدد الأصوات بين الناخبين حسب المستوى الاجتماعي وحيازة الملكية والثراء. ولكن أصبح الصوت الواحد للناخب الواحد عنواناً للمساواة في المواطنة والحقوق السياسية.

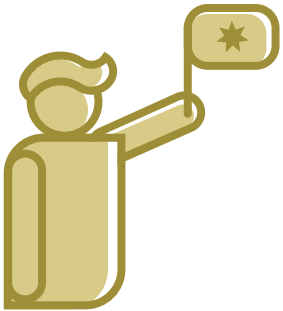

٢. الكتلة الفائزة:

يترل المرشحون في مجموعة (أي كتلة) مغلقة بعدد مقاعد الدائرة، وللناخب صوت واحد يعطيه لأحد الكتل، وتفوز الكتلة صاحبة أعلى الأصوات بجميع المقاعد. يُطبّق هذا النظام في الولايات المتحدة عندما يقوم ممثلو الولايات في المجمع الانتخابي باختيار الرئيس للولايات المتحدة، لكل ولاية عدد من الممثلين يتناسب مع حجمها، ويترل المرشحون قوائم كل واحدة بعدد مقاعد الولاية، وتتبع كل قائمة غالباً أحد المرشحين لرئاسة البلاد، والقائمة التي تحصل على أصوات أعلى تفوز بجميع مقاعد الولاية.

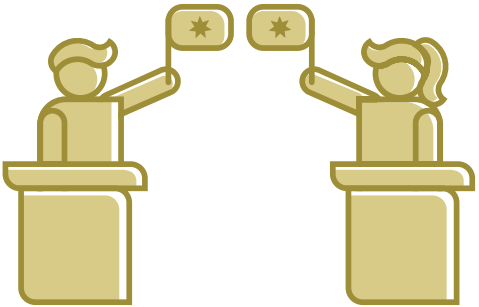

٣. نظام الجولتين:

يتم التنافس في دوائر فردية، لكل دائرة مقعد واحد، ولا يفوز إلا من يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات. وهذا الفوز لا يحدث غالبا من أول جولة، فتُعاد الانتخابات بين أعلى اثنين. تشتهر فرنسا بتطبيق هذا النظام، وكما ويتم العمل به في الأردن عند انتخاب بعض نقباء النقابات المهنية.

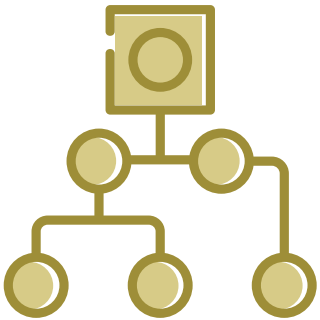

٤. أشكال أخرى:

أ. عدة أصوات للناخب في دائرة متعددة المقاعد:

يكون لكل دائرة عدد من المقاعد حسب حجمها، ويحق للناخب أن يختار من يشاء من المرشحين، وينجح أصحاب أعلى الأصوات على التوالي. وهناك بعض حالات يمكن من خلالها تحديد الأصوات بأقل من عدد المقاعد* ويطلق على هذا الأسلوب بالقوائم الحرّة حيث يمكن للمرشحين النزول في قائمة، لكن الناخب ليس ملزماً بها فقد يختار منها مرشحاً واحداً أو أكثر ويختار من قوائم أخرى أو من مستقلين حسب عدد الأصوات المسموحة له.

ب. الصوت الواحد في دائرة متعددة المقاعد:

يكون لكل دائرة عدد من المقاعد تناسب حجمها، ويحق للناخب اختيار مرشح واحد فقط. وهذا الأسلوب رغم قربه من نظام الأغلبية إلا أنه قريب من حيث النتائج من نظام التمثيل النسبي، ولتوضيح ذلك لنتخيل أن هناك ٥ دوائر لكل منها مقعد واحد وأن لدى أحد الأحزاب ٢٠% من الأصوات في كل دائرة، فمن المحتمل أن يقدم مرشح في كل دائرة ويفوز بالمقعد بهذه النسبة، أي يفوز بنسبة

٢٠% بجميع مقاعد الدوائر. لكن إذا جمعنا الدوائر الخمس في دائرة واحدة لها خمسة مقاعد وأعطينا للناخب صوتاً واحداً فماذا يحدث لهذا الحزب؟ إذا قدم ٥ مرشحين فستوزع القاعدة الانتخابية التي تمثل ٢٠% من الناخبين على الخمسة، فيكون لكل واحد ٤% من الأصوات وقد يخسرون جميعاً. أمّا بمرشح واحد فيستطيع ضمان نجاحه بحصوله على ٢٠% من الأصوات، أي أنه يحصل على مقاعد أقرب إلى نسبة أصواته من مجموع المقترعين، كما يحصل كل واحد من أقرب المرشحين لهذه النسبة على مقعد. وهكذا تتوزع المقاعد من حيث النتائج نسبياً على المرشحين حسب ثقلهم الانتخابي.

ج. الصوت البديل:

يعطى الناخب في هذا النظام مجالاً أوسع في في الاختيار بين عدّة مرشحين للمقعد الواحد، يضع الناخب أسماء المرشحين الترتيب التسلسلي حسب الأفضلية ابتداء من رقم واحد، وعند فرز النتائج يُسجل المرشح الذي حصل على أكثر أفضلية ويستبعد صاحب أدنى الأصوات ويُعاد توزيع أصواته على المرشحين اللذين تمّ وضعهم كتفضيل ثانٍ ثم يُستبعد المرشح الأقل أصواتاً من بينهم، ويستمر الفرز هكذا حتى الوصول الى المرشح صاحب أكثر أفضلية. وعليه إنّ هذا النظام نادر التطبيق.

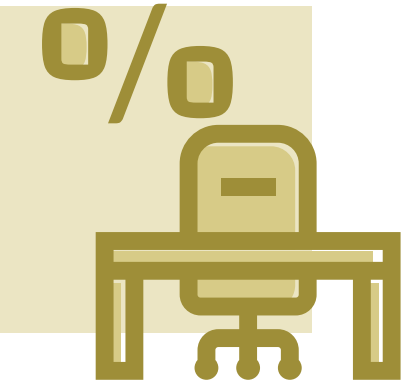

نظام التمثيل النسبي

ظهر نظام التمثيل النسبي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لتحقيق عدالة أكثر وتمكين جميع المرشحين من الحصول على تمثيل عادل حسب نسبة المقاعد الانتخابية سواء أكان للبرلمان أو للهيئات المنتخبة الأخرى. ولمّا كان النظام الحزبي قد تكرّس في أوروبا واشتدت المنافسة بين الأحزاب السياسية في الانتخابات، كان نظام الأغلبية يحتمل أن يحصل حزب واحد على معظم أو جميع المقاعد بنسبة أصوات أقل بكثير. لو حقق مثلاً حزب في جميع الدوائر أغلبية ٣٠% من الأصوات وحصلت بقية الأحزاب على أصوات أقل من هذه النسبة، فينجح هذا الحزب في الحصول على جميع المقاعد. بينما يحول نظام التمثيل النسبي نسبة كل قائمة من الأصوات إلى حصّة مساوية من المقاعد، فمن يحصل مثلا على ٢٠% من أصوات الناخبين يفوز ب ٢٠% من المقاعد. وطبعا كلما كانت الدائرة أوسع وعدد المقاعد أكثر يكون توزيع المقاعد متناسبا بصورة أكثر دقة مع عدد الأصوات.

أنواع القوائم

تحدد معظم الأنظمة الانتخابية السقف المسموح لإعداد أعضاء القائمة بعدد المقاعد، لكن ليس هناك ما يمنع النظام من السماح بعدد أعلى ما دامت القائمة في النهاية ستحصل على مقاعد بناء على نسبة حصتها من الأصوات، هناك أسلوبان لتحديد المقاعد التي حصلت عليها القائمة :

أ. القوائم المغلقة

ب. يقوم الحزب أو ائتلاف المرشحين بترتيب أسماء المرشحين ١، ٢،٣،٤ .. الخ. ويمكن لورقة الاقتراع أن تحوي أسماء القوائم ورموزها فقط أو أسماء مرشحيها تحت اسم القائمة، ويقوم الناخب بالتأشير على اسم القائمة فقط، وتذهب المقاعد التي حصلت عليها القائمة إلى أول الاسماء على التوالي. وبالعادة تقوم الأحزاب بإجراء انتخابات داخلية أولية للراغبين في ترشيح أنفسهم على لائحة الحزب، وتُرتب الأسماء في القائمة حسب تسلسل الأصوات، لكن في حالات أخرى تقرر قيادة الحزب أو الائتلاف القيام بمهمة ترتيب الأسماء، مما يعني أن الجهة المشرفة على الانتخابات تصلها القائمة بالترتيب المطلوب سلفاً.

ب. القوائم المفتوحة

يترك هذا الأسلوب للناخبين أخذ قرار من يفضلون من أعضاء القائمة الفوز بمقاعدها، وعليه يجب أن يظهر على ورقة الاقتراع تحت اسم القائمة أسماء أعضائها فيقرر الناخب أولاً أي قائمة يريد أن يختار ثم يؤشّر على اسم مُرشّحه المفضّل داخل القائمة، ويفوز بمقاعد القائمة أصحاب أعلى الأصوات. ويمكن للنظام أن يُعطي الناخب الحق في اختيار اسماً واحداً أو أكثر داخل القائمة. بل يُمكن إعطاء الناخب ميزة إضافية تأخذين بالاعتبار أنّ مَيْلَهُ للمرشحين متفاوتاً، فيكون له أصوات بعدد المقاعد ويوزعها على المرشحين حسب ما يفضله، فإذا كان لديه مثلاً عشرة أصوات فإنّه يستطيع أن يعطيها كلها لمرشح واحد أو يوزعها حسب ميوله فيعطي مرشحاً خمسة أصوات وآخر ثلاثة وآخر اثنين. والقصد أن يعكس هذا التوزيع دقة شعبية المرشحين داخل القائمة عند الناخبين.

ج. القوائم الحرّة

يسمح النظام أن يختار الناخب من يشاء من المرشحين من قوائم مختلفة (بعدد المقاعد أو أقل)، وفي هذه الحالة تُحْسَبْ أصوات القائمة عن طريق جمع أصوات مرشحيها، وتحصل كل قائمة على مقاعد بنسبة أصواتها، فيحصل أصحاب أعلى الأصوات في القائمة على مقاعدها . يناسب هذا النظام الانتخابي الهيئات العامة المحدودة مثل النقابات والجمعيات.

حساب الكسور

لاحتساب حصة كل قائمة من المقاعد يتم تقسيم عدد المقترعين فعلياً على عدد المقاعد فنحصل على قيمة المقعد الواحد، لنفترض مثلاً أنّ عدد الناخبين ١٠٠ ألف وعدد المقاعد عشرة، فإذاً تكون قيمة المقعد ١٠ آلاف صوت، والقائمة التي تحصل على ١٥ ألف صوت تكون حصّتها مقعد ونصف أمّا القائمة التي تحصل على ٢٢٥٠٠ صوت يكون لها مقعدين وربع، فماذا نفعل بالكسور؟ هناك عدة طرق لمعالجة ذلك من أبرزها:

أ. طريقة أعلى أو أكبر البواقي:

حيث يحصل أصحاب أعلى الكسور على المقاعد الباقية على التوالي، تُرجّح هذه الطريقة القوائم الصغيرة خصوصاً في دوائر قليلة العدد، فمثلاً تكون قيمة المقعد في دائرة من أربع مقاعد ٢٥% من الأصوات، ولنفرض أن حصلت قائمة واحدة على هذه النسبة وكانت أصوات القوائم التالية هي ٢١% ثم ١٠% ثم ٥% وهي جميعها بواقي أو كسور مقعد، فتوزّع عليهم المقاعد الباقية وتكون القائمة الأدنى (التي حققت ٥% من الأصوات) قد حصلت على مقعد.

ب. طريقة أعلى المتوسطات (أو طريقة ديهونت)

لا تُحدد هذه الطريقة قيمة المقعد سلفاً كما تفعل الطريقة السابقة، بل تبدأ بتوزيع المقاعد أولاً بأول على أعلى الأصوات بعد تقسيمها على التوالي على ١، ٢، ٣، ٤ .. الخ. فإذا كان مثلاً حاصل تقسيم القائمة الأولى على ٢ أعلى من القائمة الثانية يذهب المقعد الثاني أيضاً للقائمة الأولى، وإذا كان حاصل تقسيم القائمة الأولى على ٣ أدنى من القائمة الثانية فيذهب المقعد الثالث للقائمة الثانية (حسب الجدول المرفق). مما يعني أنّ القائمة الأدنى أصواتاً ستأخذ مقعداً اذا كانت أصواتها أعلى من حاصل تقسيم أصوات القائمة الأولى على عدد المقاعد. وبتطبيق هذا النظام على المثال السابق تحصل القائمة الأولى على مقعدين والثانية على مقعدين.

ج. طرق أخرى

هناك طرق اخرى مثل سانت ليغ ١ (القسمة على أصوات فردية كما في الجدول المرفق)، وسانت ليغ ٢ وهي تعطي فرصاً للقوائم الأقل أصوات، فبينما نظام دي هونت السابق يفترض أن آخر قائمة ناجحة يجب أن لا تقل أصواتها عن نصف القائمة الأعلى منها للحصول على مقعد فإن نظام سانت ليغ يفترض أن لا يقل عن ثلثها.

د. العتبة

إلى جانب الطرق آنفة الذكر، فإنّ بعض الأنظمة الانتخابية تضع عتبة أو حد أدنى (٣٪ من الأصوات مثلا) حيث تُستبعد القوائم التي تحصل على أصوات دونها، فمثلاً لو فرضنا أنّ عدد المقاعد، ١٠٠افيكون عدد الأصوات الضرورية للحصول على مقعد هو ١٪ من الأصوات. يمنع نظام العتبة تفتت المقاعد ويُشجع اندماج القوائم الصغيرة ويحافظ على إبقاء القوائم الكبرى فقط، فقد وصلت العتبة في تركيا إلى ١٠٪ وكان من نتيجة الانتخابات استبعاد معظم القوائم مما حصدت القائمة الفائزة ثلثي المقاعد بنصف الأصوات.

٥. تجيير البواقي والتحالفات

يُطبّق نظام أعلى البواقي في الدوائر الكبرى وفي حين البلاد كلها دائرة واحدة؛ لأن قيمة البواقي محدودة، فمثلاً في دائرة من مائة مقعد فإنّ كل ١% تساوي مقعد فتكون البواقي متواضعة، وقد يساوي مجموع الكسور ثلاثة أو أربعة مقاعد من مائة، ولكنها مع ذلك تعتبر مهمة بالنسبة للأحزاب فهي قد تحسم وجود أغلبية حكومية ولذلك تسمح بعض الأنظمة بوجود اتفاق (أو تحالف) بين أحزاب على تجيير كسورها لبعضها حتى لا يخرج المقعد عن معسكرها إلى معسكر آخر، تكون هذه الاتفاقيات معلنة سلفاً، فمثلاً يمكن لثلاثة أحزاب حَصَلَ كل منها على أصوات فائضة تعادل ربع مقعد جمع بواقيها لتصبح ثلاثة أرباع مقعد فتكون بين أعلى البواقي المؤهّلة لأخذ مقعد، وبالعادة يذهب لأحد أعلى البواقي بينها. ويمكن أن تدخل عدة قوائم أو أحزاب في تحالف لتخطي العتبة، لكن مع بقاء حق الناخب أن يصوت لأي منها كما لو كانت قوائم مفتوحة لكن بأسماء أحزاب وليس أشخاص، وبعد تحديد حصة التحالف من المقاعد توزع المقاعد داخله بنسبة أصوات كل حزب.

النُظُم المختلطة

وهي النُظُم التي تجمع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، تخضع هذه الأنظمة إلى تعديلات قد تكون جذرية عند تصميمها، ولكن هناك صيغتين رئيسيتين:

ا. النظام المختلط المتوازي

ويعني تطبيق النوعين كل على حدة في تصويتين مختلفين ولمقاعد خاصّة لكل منها، وأقرب مثال هو انتخابات ٢٠١٣ في الأردن حيث كان هناك دوائر محلية تنافس فيها المرشحون بشكل فرد على مقاعد وفق نظام الأغلبية، وكان هناك دائرة وطنية لها ٢٧ مقعداً تنافست عليها القوائم وفق نظام التمثيل النسبي، وقد طُبّق أسلوب أعلى البواقي المشار له آنفاً فحصلت القائمة الأعلى على أكثر من ١٠٠ألف صوت وثلاثة مقاعد وحصلت القائمة الأدنى على ١٤ ألف صوت ومقعد واحد.

٢. النظام المختلط التكاملي

ويُسمّى أيضاً نظام العضوية المختلطة، يستخدِم هذا النظام التصويت الفردي ونظام الأغلبية لنسبة من المقاعد، لكن يُحتَسَب المجموع النهائي للمقاعد على أساس التمثيل النسبي للقوائم: أي يتم انتخاب أعضاء الحزب الواحد أو التحالف أو القائمة بطريقتين وغالباً ما تكون فردية أغلبية لمقاعد الدوائر المحلية وقوائم نسبية للدائرة الوطنية، لكن في النهاية يجب أن تمثل جميع المقاعد النسبة التي حصل عليها الحزب. والمثال الألماني هو الأشهر والأقدم لهذا النظام، حيث يصوّت الناخب لمرشحين محليين في دائرته الانتخابية وفق العدد المقرر، وتكون الأحزاب التي ينتمون إليها المرشحون محددة، ينجح أصحاب أعلى الأصوات. وكما يصوت الناخب أيضاً لقوائم الأحزاب على المستوى الوطني وبعد حساب نسبة كل حزب من الأصوات وعدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب في الدوائر يضاف لكل حزب من مرشحي قائمته الوطنية ما يكفي لكي يصبح كامل عدد نوابه مساوياً لنسبته من الأصوات. فمثلاً لو أن حزباً لم يحصل على أي مقعد في المنافسة الفردية في الدوائر المحلية لكن نسبته الوطنية من الأصوات كانت ١٠% فهو يستحق ١٠% من مقاعد البرلمان. وفي هذه الحالة لا يكون عدد أعضاء البرلمان محدداً لأنه يتوجب تسوية عدد المقاعد لكل حزب مع نسبته من الأصوات.

ميزات وعيوب الأنظمة الانتخابية

- ليس هناك نظام انتخابي مثالي خالٍ من العيوب، تختلف وجهات النظر في تحديد مميزات وعيوب كل نظام، إلا أنه هناك اتفاق تام على الجوانب الإجرائية التي تُقاس بناءً على مبادئ ثابتة مثل الشفافية والنزاهة والمساواة وتمكين الناخبين من ممارسة حقهم بعدالة وتكافؤ. وعلى سبيل المثال فإن عدد المقاعد لكل منطقة يجب أن يتناسب من حيث المبدأ مع عدد السكان وهذا يطبق مثلاً في انتخابات مجلس النواب الأمريكي لكن هذا لا يطبق على انتخابات مجلس الشيوخ حيث لكل ولاية مقعدين بالتساوي مهما بلغ عدد سكان الولاية وبعضها يساوي عشرات أضعاف الولايات الأخرى، والسبب أن الولايات المتحدة قامت على نظام فدرالي طوعي يجب أن تضمن فيه كل ولاية ثقلاً مساوياً فلا يتعدى الأكبر على الأصغر.
- يعتمد الحكم في **النظام الانتخابي** على مرجعية القياس، فإذا كانت العدالة هي الأهم فيعتبر نظام الأغلبية أقل عدالة طبعاً من النظام النسبي، أما إذا كان الاستقرار وتمكين الحكم هما الأهم فقد يُشكّل النظام النسبي خطراً لأنه قد يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار عند توزيع المقاعد على عدّة أحزاب ووجوب تشكيل إئتلاف من عدّة أحزاب لتحقيق أغلبية حكومية.

- **النظام الفردي الأغلبي** كما في بريطانيا ليس عادلاً من حيث يمكن لحزب أن يحصل بفارق ضئيل على معظم المقاعد أو أن تصل أصوات حزب أقلية مثلاً إلى ١٥ ٪ ولكن لا يحصل على أي مقعد. بالرغم من ذلك إلّا أنّ هذا النظام البسيط مستقر في بريطانيا، ويتيح تشكّل أغلبية واضحة التي تكون غالباً من حزب واحد (بالعادة حزب العمال أو حزب المحافظين)، ارتاحت الأحزاب الكبرى لهذا الوضع ولذلك عادة لا تنجح المطالب المتكررة للتغيير. تحبّذ القوى الأكبر في العادة نظام الأغلبية لأنّه يعطيها فرصة لأخذ مقاعد أكبر من نسبة أصواتها، ولكنّها حين تتحول إلى قوّة أصغر فهي تحبّذ نظام التمثيل النسبي لأنه يضمن لها حصة عادلة من المقاعد.

- **النظام النسبي** أقرب لتحقيق العدالة لكنه يلزم بالعمل الحزبي أو المشترك، فقد عانت إيطاليا لعقود بعد أن اعتمدت نظام التمثيل النسبي من عدم استقرار الحكومات، لم يحقق أي حزب أغلبية مطلقة استناداً إلى النظام، كان يحتاج الحزب الأكبر للائتلاف مع عدة أحزاب للفوز بالحكم، كانت تَنْشَب بين الأحزاب خِلافات ونِزاعات دائمة مما يخلق حالة من التوتّر، فاضطرت بعض الأحزاب إلى الاستقالة أو إعادة التفاوض على بعض المواقف. فبدأت بإحداث تعديلات جديدة على النظام النسبي بهدف الوصول إلى وجود كتلتين تتناوبان على الحكومة، حيث تمّ وضع عتبة عالية تحول دون نجاح الأحزاب الصغيرة، وتمّ وضع حوافز لائتلاف أكبر عدد من الاحزاب في معسكر واحد، بحيث اجتمعت الأحزاب في ائتلافين كبيرين، ينتخب الناخب أحدهما ثم ينتخب الحزب الموجود في الائتلاف الذي يريده فيحصل كل حزب على نسبته العادلة من مقاعد الائتلاف وتكون رئاسة الحكومة للحزب الأكبر داخل الائتلاف إذا حصل على الأغلبية.

- **القوائم الحزبية المغلقة** هي الأقدم في نظام التمثيل النسبي لكنّها أدّت أحيانا إلى سيطرة حزبية مطلقة همّشت الناخبين وأصبحت البيروقراطية الحزبية أو سياسة الحزب الداخلية هي السلطة الأهمّ لأنها تصنع المرشحين. ولذلك ظهر نظام القوائم المفتوحة الذي يُشرِك الجمهور في التفضيل بين مرشحي القائمة بما يؤدي إلى تقليص الهيمنة البيروقراطية الحزبية ويجعل المرشحين أكثر اهتماماً بالاتصال مع الجمهور الذي له القول الفصل باختيار مرشحي الحزب. لكن يخلق هذا من جانب آخر منافسة ضارة أمام الجمهور بين مرشحي الحزب أو القائمة. في الديمقراطيات الناشئة يفضل بالعادة النظام النسبي من أجل تقوية الأحزاب والعمل السياسي لأن نظام الأغلبية يشجّع الأفراد على العمل المنفرد وتحقيق النفوذ المالي الشخصي وبالتالي شخصنة العمل العام وتغذية الانتهازية والمنفعية.
- إذاً يعتمد تقييم النظام الانتخابي على ظروف ومصالح أطراف العملية الانتخابية وأهدافها التي تتعلق بالإصلاح والتغيير المنشود. وبذلك يمكن لخيارات النظام الانتخابي أن تختلف من بلد الى بلد وفق الظروف والاحتياجات ومن مرحلة لأخرى، لكن يجب التنويه أيضاً إلى أنّ التغيير المتواتر للنظام الانتخابي له أثر سلبي فهو يزعزع الثقة في العملية الانتخابية.

تجربة الأنظمة الانتخابية في الأردن

عُـرِفَ الأردن حـتى عـام ١٩٩٣ نظامـاً انتخابيـاً واحـداً وهـو الأصـوات المتعـددة فـي دائـرة متعـددة المقاعـد، هكـذا كانـت تجـري الانتخابـات النيابيـة والبلديـة والنقابـات. وكانـت كل محافظـة تشـكّل دائـرة واحـدة لانتخابـات البرلمـان، لهـا عـدد مـن المقاعـد ويسـتطيع الناخـب اختيـار مرشـح واحـد أو مرشـحين حسـب عـدد مقاعـد الدائـرة ويفـوز أصحـاب أعلـى الأصـوات.

١٩٨٩ الأصوات المتعددة في دائرة واسعة:

ببعـد فـترة انقطـاع للانتخابـات منـذ عـام ٦٦ إلـى عـام ٨٩ جـرت الانتخابـات النيابيـة بنفـس النظـام، لكـن قـادت النتائج إلـى التفكيـر بتعديـل النظـام الانتخابـي.

١٩٩٣ الصوت الواحد في دائرة متعددة المقاعد

اندهش المراقبون من النتائج غير المتوقعة لانتخابات عام ٨٩ ففي العادة لا يلتزم الناخبون والمرشحون بأي قوائم، ويستغني أنصار كل مرشح عن بقية أصواتهم فيستعملون صوتاً واحداً فقط لدعم مرشحهم ويختارون الباقي دون التزام بقائمة أو لون. لكن أصبح التيار الاسلامي في عام ٨٩ قوّة يُعتَدّ بها، فاستخدم ناخبوهم كل أصواتهم لمرشحيهم بل ولمرشح مسيحي يختارونه، بينما كان كل مرشح من الآخرين يحجب أصواته عن غيره. ولذلك تقرر أن يكون صوت واحد للناخب لإنهاء التباين في القوة التصويتية المستخدمة بين المرشحين. وهذه نقلة كبيرة في النظام الانتخابي يمكن تبينها في حالة حدوث فارق كبير بين الأصوات التي يحصل عليها المرشحون. فمثلاً استناداً إلى النظام السابق فإنّه إذا أعطى ٢٠ ألف مرشح أصواتهم لأربع مرشحين بعينهم فسيحصل كل واحد على ٢٠ ألف صوت، أمّا بنظام الصوت الواحد فسيحصل كل منهم على ٥ آلاف صوت، ولذلك لم يكن الصوت الواحد في صالح القوة العُظمى الوحيدة وهي التيار الإسلامي.

١٩٩٧ – ٢٠٠٧ تصغير الدوائر

كانت كل محافظة وفق القانون دائرة انتخابية واحدة، ولكن مع ظهور محافظات جديدة منفصلة عن القديمة أصبحت الدوائر أصغر. وفي عام ٢٠٠٧ تم اعتماد اللواء دائرة انتخابية واحدة، فأصبح هناك دوائر بمقعد واحد للألوية الصغيرة، ودوائر بعدّة مقاعد - حسب حجم اللواء- للألوية الكبيرة. جعلنا هذا في الواقع أمام نظامين انتخابيين مختلفين، من بعض المتخذ على هذين النظامين أنّهما يخلقان فرقاً شاسعاً بين أن يكون للناخب صوت واحد في دائرة ذات مقعد أو في دائرة ذات عدة مقاعد، ومن المتخذ الأخرى عدم تساوي عدد المقاعد نسبة لعدد السكان في الدوائر مما قاد إلى التفكير في تعديل جديد بتقسيم الدوائر متعددة المقاعد إلى دوائر بمقعد واحد.

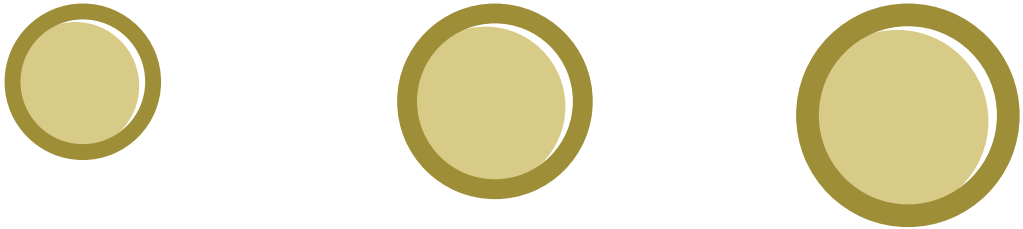

٢٠١٠: الصوت الواحد في دائرة بمقعد واحد أو الدوائر الوهمية

تم تطبيق هذا النظام استناداً على النظام البريطاني لكن بصيغة مختلفة. فعندما تمّ اكتشاف صعوبة تقسيم بعض الدوائر (خصوصاً المُدُن) بسبب التداخل السكاني ومخاطر الاحتجاج على تقسيم القوة التصويتة للعشائر في بعض المناطق تم اللجوء إلى التقسيم الافتراضي، يعني إذا كان هناك دائرة لها ٣ مقاعد فمن المفترض أن تكون مقسّمة إلى ٣ دوائر لكل منها مقعد، ويُترك للمرشحين اختيار الدائرة وللناخبين أن يذهبوا للتصويت في أيّ منها. وقد أطلق على هذا النظام اسم الدوائر الوهمية. ولكن واجه هذا النظام وابلاً من الانتقادات الواسعة والسخرية مما دفع الدولة إلى التخلي عنه.

٢٠١٣ النظام المختلط المتوازي

بعد أن أدّت فكرة الدوائر الفردية إلى الوصول إلى طريق مسدود تم إعادة العمل بالتقسيم السابق للدوائر لكن مع إضافة دائرة وطنية من ٢٧ مقعد يتم التنافس على مقاعدها بالتمثيل النسبي للقوائم، واعتبر هذا اختراقاً تقدمياً بهدف التقدم خطوة نحو مفهوم المنافسة الحزبية وترك مفهوم النائب المحلي كنائب الخدمات. وتمّ اعتماد نظام أعلى البواقي لمعالجة الكسور. أثارت النتائج الجدل الواسع بالنسبة للقوائم الوطنية وسط مقاطعة من التيار الإسلامي. مما قاد إلى إعادة التفكير بالنظام والعودة إلى مقترح كانت لجنة الحوار الوطني التي تشكّلت بقرار من الحكومة قد قدمته وحظي بتأييد واسع.

٢٠١٦: نظام التمثيل النسبي للقوائم المفتوحة على مستوى المحافظات:

كان هذا النظام هو مُقترح لجنة الحوار الوطني وتمّ اعتماد كل محافظة دائرة واحدة باستثناء عمّان واربد والزرقاء، وتم اعتماد القوائم المفتوحة لتيسير تشكيل المرشحين للقوائم دون افتراض الترتيب المسبق للمرشحين. ولم تعتمد الدائرة الوطنية التي أوصى بها بعض أعضاء لجنة الحوار، واعتمد في القانون نظام أعلى البواقي الذي اعترضت عليه أوساط مختلفة. وقد اعتبر كثيرون أن النظام معقّد وغير مألوف للناس وخصوصاً طريقة احتساب النتائج. لكن الجمهور فهم النظام وتأقلم معه بعد ذلك وكذلك المرشحون، لكن انصبّ النّقد بعد الانتخابات على أنّ النظام لم يُغير شيئاً في الواقع ولم ينتج كتلاً برلمانية حزبية.

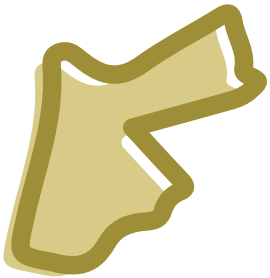

تمارين وأسئلة

عقدت الهيئة العامة لأحد الجمعيات اجتماعاً لانتخاب هيئة إدارية وسط خلاف حول الموعد وتفسير نصوص حولها في النظام الداخلي وظهرت الاقتراحات التالية:

١- إجراء الانتخابات فوراً ٢- تأجيل الانتخابات لأسبوع ٣- تأجيل الانتخابات لأسبوعين ٤- تأجيل الانتخابات لشهر ٥- إحالة الأمر إلى ديوان تفسير القوانين ٦- عقد اجتماع لتعديل النظام الداخلي ثم إجراء الانتخابات وفق ما ينص عليه التعديل.

- س ا : أنت بصفتك رئيس للاجتماع كيف ترتب عملية التصويت ؟

- س ب : ظهر رأي وافق عليه الاجتماع بأن المُقترح الفائز يجب أن يحصل على الأغلبية المطلقة من المصوتين. كيف تجري عملية التصويت على ذلك؟

- س ج : تقرر تعديل النظام الداخلي لطريقة انتخاب الهيئة الإدارية. اختر نظاماً واشرح لماذا تفضله.

ما هو الفرق بين نظام الانتخابات ١- لرئيس الولايات المتحدة ٢ - لأعضاء مجلس الشيوخ ٣ - لأعضاء مجلس النواب ؟

بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ وبعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٨حصل تعديلان مهمان على النظام الانتخابي البريطاني، ما هما وما دلالتهما؟ ابحث في الإنترنت عن الإجابة.

عام ٢٠١٠ تمّ إقرار قانون انتخاب في الأردن خصص مقعداً واحداً لكل دائرة انتخابية أطلق عليها "الدوائر الوهمية"، اشرح معنى ذلك؟

ماذا يعني مبدأ الاقتراع العام السري والمباشر للبرلمان؟

ابحث عن الإجابة في السؤال التالي: كيف يتم انتخاب مجلس السوفييت الأعلى (برلمان الاتحاد السوفييتي السابق)؟

نظام يطبق القوائم النسبية في دائرة من ١٠ مقاعد وأحد المرشحين قرر النزول وحده! ماذا يحدث؟

اختر أحد أشكال نظم الأغلبية في انتخابات جامعية إذا كان وضعك ما يلي:

ا – أنت من تيار لديه أغلبية وتريد أن تضمن استبعاد الجماعات الأخرى.

ب – أنت من تيار أقلية وتريد أن تضمن تمثيلاً لجماعتك.

ج – أنت مستقل وتريد أن تملك فرصة للمنافسة.

أين تصنف النظام الانتخابي الذي طُبق في الأردن لانتخابات عام ٢٠١٣؟ حسب معرفتك أو تجربتك ما هي أبرز عيوب النظام كما طبق في الأردن؟

تم تطبيق نظام تمثيل نسبي في الأردن وبقي أن يتم إقرار نوع القوائم هل هي مغلقة أو مفتوحة وإذا مفتوحة بصوت واحد أو أكثر من صوت. ماذا تختار ولماذا؟

تم اختيار نظام تمثيل نسبي واختيار نوع القوائم وبقي اختيار صيغة التعامل مع الكسور، أي صيغة تختار ولماذا؟

ظهرت آراء بشأن الدوائر.١- الأردن دائرة واحدة ٢- الأردن عدة دوائر ٣- الجمع بين دائرة وطنية ودوائر محلية. أي رأي تختار وما هو النظام الانتخابي الذي تقترحه لهذا الخيار؟

المراجع

١. أشكال النظم الانتخابية / دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات :
سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA International :
http://www.eods.eu/library/IDEA.Electoral

٢. دليل عربى لانتخابات حرة ونزيهة / جماعة تنمية الديمقراطية / عدد الدوائر الانتخابية
http://www.ug-law.com/downloads/arab-guide-for-free-and-fair-elections

٣. نظرة في الأنظمة الانتخابية المعاصرة / د. نظام بركات / مركز القدس للدراسات / عمان

٤. خارطة الأنظمة الانتخابية المعاصرة في العالم : ويكيبيديا
https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_electoral_systems_by_country

٥. معلومات عن الانتخابات في مختلف البلدان / المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية
https://www.ifes.org

٦. دليل الأنظمة الانتخابية في العالم / خارطة الانظمة الانتخابية في جميع الدول
https://www.idea.int/electoral-system-design-the-new-international-idea-handbook-map

٧. الأنظمة الانتخابية / منشورات جامعة جورج تاون / واشنطن
http://faculty.georgetown.edu/kingch/Electoral_Systems.htm

٨. النظم الانتخابية المطبقة في الأردن وأثرها على الحياة الحزبية والبرلمانية / اسامة تيلان / جريدة الدستور ٢ / ١ / ٢٠١٩
https://www.addustour.com/articles/10493

٩. معلومات مقارنة للانظمة الانتخابية لـ " الغرفة الأولى" في الانتخابات الوطنية / ACE شبكة المعرفة الانتخابية
http://aceproject.org/epic-en
١٠. النظم الانتخابية : منشورات الحلبي الحقوقية/ لبنان ٢٠٠٥ تأليف عبدو سعد
١١. الاصلاح السياسي والانتخابات الدليل لقانون بديل / دار ورد للنشر عمان ٢٠١٠ تأليف جميل النمري

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

تم اصدار هذا المنشور بدعم من الاتحاد الأوروبي ويقع عاتق محتوى هذا المنشور على مشروع "دعم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية" ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر الاتحاد الأوروبي